وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Thursday, 16 May, 2024

مركـز الرصـد والتحـليـل
الإدارة العـامـة للتـواصـل والإعـلام

أخبـار
الطاقـة

خارطة طريق سعودية - أميركية للتعاون في مجال الطاقة

الرياض

التقى صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز وزير الطاقة، في الرياض أمس، معالي وزيرة الطاقة الأميركية جنيفر جرانهولم. وناقش الوزيران آفاق تعزيز التعاون بين البلدين، في العديد من المجالات ذات العلاقة بقطاع الطاقة، ومنها: إدارة الكربون، والهيدروجين النظيف، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، والكهرباء والطاقة المتجددة، والابتكار، وتعزيز متانة سلاسل الإمداد في قطاع الطاقة، وكفاءة الطاقة، وذلك في إطار اتفاقية الشراكة بين البلدين في مجالات الطاقة النظيفة، التي جرى التوقيع عليها في جدة، في 15 يوليو 2022م. كما تطرق الاجتماع إلى جهود المملكة ومساعيها في التعامل مع تحديات التغير المناخي عبر مبادرات محلية وإقليمية، تعتمد على تطبيق نهج الاقتصاد الدائري للكربون، أهمها مبادرة "السعودية الخضراء"، ومبادرة "الشرق الأوسط الأخضر".

وبعد الاجتماع، وقّع سمو وزير الطاقة ومعالي وزيرة الطاقة الأميركية، خارطة طريق للتعاون في مجال الطاقة، بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأميركية، تُمثّل الخطة التنفيذية المشتركة للتعاون في مجال الطاقة، تحت إطار اتفاقية الشراكة في مجالات الطاقة النظيفة الموقعة في جدة في 15 يوليو 2022م، بين البلدين، كما تضع جدولاً زمنياً يُحدد المشروعات ذات الأهمية المشمولة بالتعاون.

وقد اتفق الجانبان على أن يتم تنفيذ خارطة الطريق من خلال مسارات عمل عدة، تشمل تبادل المعلومات حول السياسات في المجالات التي تشملها خارطة الطريق، بما في ذلك السياسات المتعلقة بالمعايير والأُطر التنظيمية، وتعزيز البحث والتطوير المشترك، خاصة في مجال التقنيات الجديدة، وبناء القدرات البشرية من خلال التدريب، وتبادل الخبرات.

الجدير بالذكر، أن اتفاقية إطار الشراكة بين البلدين تشمل التعاون في مجالات مشروعات عدة، من ضمنها: الطاقة النظيفة، والهيدروجين النظيف، والاقتصاد الدائري للكربون، والتقاط الكربون، وتقنيات استخدام الكربون وتخزينه، وحلول الطهي النظيف، وخفض الانبعاثات، والبحث والتطوير، وتقنيات التوليد النظيف للكهرباء. كما أن إطار الشراكة يتيح الفرصة للمزيد من التعاون في مجالات أخرى، بما يتفق مع سياسات البلدين، وأنظمتهما، والتزاماتهما الدولية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

النفط يرتفع وتوقعات بزيادة الطلب وتراجع المخزونات الأميركية

الرياض

ارتفعت أسعار النفط أمس الأربعاء بفضل توقعات بزيادة الطلب مع تراجع الدولار الأميركي وتقرير أظهر انخفاض مخزونات الخام والبنزين الأميركية، بينما قد يشير نشر بيانات التضخم إلى توقعات اقتصادية أكثر دعما. وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 51 سنتا بما يعادل 0.6 بالمئة إلى 82.89 دولارا للبرميل. وارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 55 سنتا، أو 0.7 بالمئة، إلى 78.57 دولارا للبرميل. وانخفضت مخزونات النفط الخام الأميركية بمقدار 3.104 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 10 مايو، وفقًا لمصادر السوق نقلاً عن أرقام معهد البترول الأميركي يوم الثلاثاء.

وانخفضت مخزونات البنزين بمقدار 1.269 مليون برميل، وارتفعت مخزونات نواتج التقطير بمقدار 673 ألف برميل.

ومن المقرر أن تصدر الحكومة الأميركية بيانات المخزونات في وقت لاحق يوم الأربعاء ومن المرجح أن تظهر أيضًا انخفاضًا في مخزونات الخام مع قيام المصافي بزيادة عملياتها لتلبية الطلب المتزايد على الوقود مع اقتراب ذروة موسم القيادة في الصيف.

وقال محللو أبحاث بنك إيه إن زد، في مذكرة العملاء: «التوقعات بانخفاض آخر في مخزونات النفط الأميركية من شأنها أن تدعم أسعار النفط».

ومن المقرر أيضًا صدور بيانات مؤشر أسعار المستهلك الأميركي يوم الأربعاء، ومن المفترض أن تعطي إشارة أوضح عما إذا كان بنك الاحتياطي الفيدرالي قد يخفض أسعار الفائدة في وقت لاحق من هذا العام، مما قد يحفز الاقتصاد ويعزز الطلب على الوقود.

وقالت تينا تنغ، محللة السوق المستقلة، إن أسعار النفط وجدت دعما أيضا من تراجع الدولار الأميركي وإجراءات التحفيز من الصين، حيث يجعل ضعف العملة الأميركية النفط المقوم بالدولار أرخص بالنسبة للمستثمرين الذين يحملون عملات أخرى.

وكانت تنغ تشير إلى خطط الصين لجمع تريليون يوان من سندات الخزانة الخاصة طويلة الأجل هذا الأسبوع لجمع الأموال لتحفيز القطاعات الرئيسة لاقتصادها المتعثر، وهو أكبر مستورد للنفط في العالم. وأضافت: «يظل مؤشر أسعار المستهلك الأميركي والبيانات الاقتصادية الصينية، أساسية لدفع أسعار النفط لبقية الأسبوع». وستصدر الصين بيانات النشاط الاقتصادي يوم الجمعة. وتلقت الأسعار الدعم أيضًا من المخاوف بشأن إمدادات النفط الكندية، وهي مصدر رئيس للولايات المتحدة. ويقترب حريق غابات كبير من فورت ماكموري، مركز صناعة الرمال النفطية في كندا التي تنتج 3.3 مليون برميل يوميا من النفط الخام، أو ثلثي إجمالي إنتاج البلاد. وقال محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، أسعار النفط ترتفع مع تراجع المخزونات الأميركية، بينما يظل التضخم في مؤشر أسعار المستهلك في التركيز. وقالوا، ارتفعت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية يوم الأربعاء، حيث أظهرت بيانات الصناعة انخفاضًا في المخزونات الأميركية وعززت التوقعات بتقلص الإمدادات، على الرغم من أن توقعات بيانات التضخم الرئيسة أبقت المكاسب محدودة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وتلقت أسواق النفط الخام بعض الإشارات الإيجابية من رئيس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول، الذي قال إن أكبر اقتصاد في العالم لا يزال مرنًا، في حين أن الخطوط العريضة للصين لخطط إصدار سندات ضخمة بقيمة تريليون يوان (138 مليار دولار) أخذت في الاعتبار أيضًا بعض القوة.

كما عززت التوقعات الخاصة بأسواق أميركا الشمالية الأكثر إحكامًا من خلال سلسلة من حرائق الغابات المدمرة في كندا. وشهدت مدينة فورت ماكموري -إحدى مدن الرمال النفطية الكندية الكبرى- إجلاء نحو 6000 شخص بسبب اقتراب حريق. ومع ذلك، فإن مكاسب النفط الخام كانت محدودة بسبب بيانات التضخم في مؤشر أسعار المنتجين الأميركي التي جاءت أعلى من المتوقع يوم الثلاثاء. وشهدت القراءة تحول الأسواق إلى خوف من قراءة تضخم مؤشر أسعار المستهلكين أقوى من المتوقع يوم الأربعاء.

وأظهرت بيانات من معهد البترول الأميركي يوم الثلاثاء أن مخزونات النفط الأميركية انكمشت بمقدار 3.1 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 10 مايو، مقارنة مع زيادة قدرها 509.000 برميل التي أبلغ عنها معهد البترول الأميركي في الأسبوع السابق، وهو ما يزيد على التوقعات بانخفاض قدره 1.1 مليون برميل. وأظهرت البيانات أيضا انخفاض مخزونات البنزين، بينما ارتفعت مخزونات نواتج التقطير بمقدار 349 ألف برميل.وعززت القراءة بعض الآمال في أن الطلب على الوقود في الولايات المتحدة آخذ في الارتفاع مع حلول موسم الصيف الكثيف السفر، وهو اتجاه يمكن أن يساعد في تشديد إمدادات النفط الخام العالمية، حتى مع بقاء الإنتاج الأميركي عند مستويات قياسية.

ويمثل تقلص المخزونات الأميركية وتعطل الإمدادات المحتملة في كندا أيضًا توقعات أكثر صرامة لأسواق الخام في أميركا الشمالية. وعادةً ما تبشر بيانات معهد البترول الأميركي بقراءة مماثلة من بيانات المخزون الرسمية، والتي من المقرر صدورها في وقت لاحق يوم الأربعاء.

وأظهرت بيانات معهد البترول الأميركي أيضًا أن مخزونات البنزين انخفضت بمقدار 1.3 مليون برميل، بينما زادت مخزونات نواتج التقطير بمقدار 349000 برميل. وتأتي هذه البيانات مع استمرار البعض في الاتجاه الهبوطي لأسعار النفط، محذرين من الضعف في المستقبل وسط مخاوف بشأن نمو العرض من خارج أوبك.وقال ماكواري في مذكرة حديثة: «بعد الربع الثاني، نتوقع أن يصبح النفط هبوطيًا نتيجة لنمو إمدادات نوبك، مما يقلل من الطاقة الفضائية لأوبك + والطلب الأضعف من المتوقع بسبب التضخم المستمر». وظلت أسواق النفط متوترة قبل صدور بيانات مؤشر أسعار المستهلك الأميركي الرئيسة المقرر صدورها في وقت لاحق يوم الأربعاء، خاصة وأن بيانات مؤشر أسعار المنتجين لشهر أبريل كانت أكثر سخونة من المتوقع. وكان التجار حذرين من أي علامات أخرى على التضخم الأميركي الثابت، والتي من المرجح أن تدفع بنك الاحتياطي الفيدرالي إلى إبقاء أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول - وهو السيناريو الذي يبشر بالسوء بالنسبة للنفط الخام. ومن المتوقع أن تؤدي أسعار الفائدة المرتفعة إلى توقف النشاط الاقتصادي العالمي وربما تضعف الطلب على النفط.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وقالت أوبك في التقرير: «على الرغم من بعض المخاطر الهبوطية، فإن الزخم المستمر الذي لوحظ منذ بداية العام قد يخلق إمكانات صعودية إضافية للنمو الاقتصادي العالمي في عام 2024 وما بعده». ونفذت أوبك+ سلسلة من تخفيضات الإنتاج منذ أواخر 2022 لدعم السوق. ويظل الخفض الأخير البالغ 2.2 مليون برميل يوميا ساريا حتى نهاية يونيو ما لم يتم تمديده، كما قالت بعض مصادر أوبك+ إنه قد يحدث.وتوقعت أوبك في تقرير أن يصل الطلب على خام أوبك+ في 2024 إلى 43.2 مليون برميل يوميا، مقارنة مع الطلب العالمي على النفط البالغ 104.5 مليون برميل يوميا، وقالت إن المجموعة أنتجت 41.02 مليون برميل يوميا في أبريل، وهو أقل من الطلب المتوقع. وقال التقرير إن أوبك نفسها ضخت 26.58 مليون برميل يوميا في أبريل بانخفاض 48 ألف برميل يوميا.وارتفعت أسعار المنتجين في الولايات المتحدة بمعدل أسرع من المتوقع بنسبة 0.5 % على أساس شهري في أبريل، ويرجع ذلك أساسًا إلى ارتفاع تكاليف الخدمات والسلع، في علامة على استمرار الضغوط التضخمية في أوائل الربع الثاني. وكانت وتيرة أسرع من زيادة بنسبة 0.3 % توقعها الاقتصاديون وأعلى من الانكماش الشهري المعدل بالخفض بنسبة 0.1 % في مارس.وقال مورجان ستانلي في مذكرة إن بيانات مؤشر أسعار المنتجين «لا تزال أعلى من الحد الذي نراه كدليل مقنع على أن التضخم يتحرك في الاتجاه الصحيح». وفي الاثني عشر شهرًا حتى أبريل، ارتفع مؤشر أسعار المنتجين للطلب النهائي بنسبة 2.2 % كما كان متوقعًا -وهو أكبر ارتفاع منذ قفزة بنسبة 2.3 % في أبريل 2023. كما تمت مراجعة العلامة المحدثة للشهر السابق بالخفض إلى 1.8 %. وأفادت تقارير أن وزير النفط العراقي حيان عبدالغني قال خلال عطلة نهاية الأسبوع إن بلاده ستلتزم بتخفيضات الإنتاج الطوعية التي توصلت إليها أوبك +، والتي تضم منظمة البلدان المصدرة للبترول وروسيا ومنتجين آخرين من خارج أوبك، في اجتماعها المقبل في 1 يونيو. وهذا عكس المسار عن تصريحاته يوم السبت بأن العراق أجرى ما يكفي من التخفيضات الطوعية ولن يوافق على أي تخفيضات جديدة في الإنتاج. وقال محللو آي ان جي المالية، في مذكرة: «إن الافتقار إلى اتجاه الأسعار في الآونة الأخيرة ليس مفاجئًا نظرًا لعدم اليقين بشأن ما قد يفعله أعضاء أوبك + بتخفيضاتهم الطوعية الإضافية للإمدادات».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أسعار النفط ترتفع بدعم من قوة الطلب وبيانات التضخم الأمريكية

الاقتصادية

واصلت أسعار النفط اليوم المكاسب التي بدأتها في الجلسة السابقة وسط مؤشرات على قوة الطلب في الولايات المتحدة حيث أظهرت البيانات ارتفاع التضخم بأقل مما توقعته الأسواق مما يدعم التوجه لخفض أسعار الفائدة، وهو أمر قد يعزز الطلب بصورة أكبر.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 0.5 % إلى 83.17 دولار للبرميل، فيما صعد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 0.6 % إلى 79.06 دولار.

وارتفعت أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة بأقل من المتوقع في أبريل، مما عزز توقعات الأسواق المالية بخفض مجلس الاحتياطي الفيدرالي لأسعار الفائدة في سبتمبر، وهو ما قد يهدئ من قوة الدولار ويجعل النفط أقل تكلفة لحائزي العملات الأخرى.

وأظهرت بيانات من إدارة معلومات الطاقة تراجع مخزونات النفط الخام والبنزين ونواتج التقطير في الولايات المتحدة، مما يعكس زيادة نشاط التكرير والطلب على الوقود.

وقالت إدارة معلومات الطاقة إن مخزونات الخام انخفضت 2.5 مليون برميل إلى 457 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في العاشر من مايو، مقابل متوسط توقعات المحللين البالغ 543 ألف برميل في استطلاع أجرته رويترز. وتتلقى الأسعار دعما أيضا من التوترات الجيوسياسية.

وتقلصت المكاسب بعدما خفضت وكالة الطاقة الدولية توقعاتها لنمو الطلب على النفط في 2024، مما أدى إلى اتساع الفجوة بين وجهة نظرها ورؤية منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك).

وقالت وكالة الطاقة الدولية إن الطلب العالمي على النفط هذا العام سينمو 1.1 مليون برميل يوميا، بانخفاض 140 ألف برميل يوميا عن توقعاتها السابقة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى ضعف الطلب في الدول المتقدمة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الاقتصادية

ارتفاع إنتاج "التعاون الاقتصادي والتنمية" من النفط والغاز ولقائم مصافي التكرير 6.8%

أظهر أحدث تقرير شهري لإحصاءات النفط صادر عن وكالة الطاقة الدولية، بما في ذلك بيانات فبراير 2024، لإجمالي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ارتفاع إجمالي إنتاج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من النفط الخام والغاز الطبيعي المسال ولقائم مصافي التكرير بنسبة 6.8% في فبراير 2024 مقارنة بفبراير 2023.

كما أوضحت البيانات انخفاض إجمالي إنتاج المصافي من إجمالي المنتجات 1.3% في فبراير 2024 مقارنة بالشهر نفسه من 2023.

وأشار التقرير إلى انخفاض صافي عمليات التسليم لإجمالي المنتجات 0.9% في فبراير 2024 مقارنة بفبراير 2023.

وأفادة الأرقام الأخيرة بارتفاع مستويات مخزون النفط لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 1696 ألف طن في فبراير 2024 مقارنة بمستويات المخزون نهاية يناير 2023، وأغلقت عند 467.8 مليون طن متري.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الاقتصادية

«سيتي جروب» يحذر المستثمرين في سوق النفط من الشراء بغرض المضاربة

حذر بنك "سيتي جروب"، المستثمرين في سوق النفط من الشراء بغرض المضاربة، في حين نصحهم بالاستفادة من أي ارتفاعات عن طريق البيع. وتوقع البنك أن يبلغ متوسط أسعار النفط 86 دولارا للبرميل في الربع الثاني من هذا العام، وهو أعلى من سعر برنت الحالي عند 83 دولارا، لكنه رجح انخفاضه إلى 74 دولارا في الربع الثالث. من جانبه، عد بنك "ستاندرد تشارترد" مخاوف الطلب التي تعمل بمنزلة رياح معاكسة لأسعار النفط مبالغا فيها، لافتا إلى تراجع أسعار النفط بشكل حاد إلى أدنى مستوى لها منذ ثلاثة أشهر حيث تأثرت أسعار النفط بمزيج من مخاوف الطلب وتخفيف العلاوات الجيوسياسية. يأتي ذلك في وقت أصدرت فيه السلطات الكندية تحذيرات بشأن مواقع إنتاج الرمال النفطية في ألبرتا مع تصاعد حرائق الغابات ما قد يهدد بإغلاق أو تعطيل بعض إنتاج النفط الخام الكندي أو الغاز الطبيعي في الأيام المقبلة. وقال لـ"الاقتصادية"، محللون نفطيون، إن انخفاض المخزونات الأمريكية بمقدار 1.362 مليون برميل -وهو أقل من متوسط توقعات وول ستريت عند 1.430 مليون برميل- جاء على غير المتوقع في أعقاب زيادة كبيرة بلغت 7.3 مليون برميل. وأشار المحللون إلى تراجع تصورات السوق للمخاطر الجيوسياسية في الشرق الأوسط، مع تحول اهتمام المستثمرين إلى أساسيات أكثر مرونة. وفي هذا الإطار، قال مارتن جراف مدير شركة "إنرجي شتايرمارك" النمساوية للطاقة، إن قطاع الطاقة لا يزال في حال جيدة رغم فقدان بعض الزخم خلال الشهر الماضي. ولفت إلى توقعات بنك ستاندرد تشارترد أن تمدد "أوبك+" تخفيضات الإنتاج لمدة شهر آخر على الأقل عندما يجتمع وزراء المجموعة في يونيو المقبل.

من جانبه، ذكر جون فال مدير شركة "ألفا إنرجي" الدولية أن الطلب على وقود النقل هو الشغل الشاغل للسوق حيث تقدر إدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة انخفاض الطلب على البنزين بنسبة 4.4 % على أساس سنوي في أبريل.

وأكد أن مجموعة "أوبك +" لديها مجال لزيادة الإنتاج بأكثر من مليون برميل يوميا في الربع الثالث دون الإخلال بتوازنات النفط العالمية، ما يعني أن الأسواق العالمية يمكنها استيعاب زيادة إنتاج بعض المنتجين بشكل مريح.

بدورها، قالت ليندا تسيلينا مدير المركز المالي العالمي المستدام، إن السوق النفطية تشهد محفزا صعوديا مهما حيث لا يزال الطلب على النفط في الهند صحيا، موضحة أن متوسط الطلب على النفط في الهند في شهر أبريل بلغ 5.295 مليون برميل يوميا وهو ما يمثل نموا بنسبة 6.3 % على أساس سنوي.

وأشارت إلى أن بعض دول "أوبك +" سوف تخضع قدراتها للتدقيق العام المقبل فيما يتعلق بضخ مزيد من النفط.

وفيما يخص الأسعار، ارتفع النفط اليوم الأربعاء بدفعة من توقعات بزيادة الطلب مع تراجع الدولار وصدور تقرير يظهر تراجع مخزونات النفط الخام والبنزين الأمريكية.

وخلال التعاملات، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 39 سنتا أو 0.5 % إلى 82.77 دولار للبرميل. وصعدت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 42 سنتا أو 0.5 % إلى 78.44 دولار للبرميل.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الاقتصادية

السفر الجوي والتنقل يرفع الطلب العالمي على النفط إلى 104.5 مليون برميل يوميا في 2024

من المتوقع أن يصل إجمالي الطلب العالمي على النفط إلى 104.5 مليون برميل يوميًا، مدعومًا بالطلب القوي على السفر الجوي والتنقل على الطرق، بما في ذلك النقل بالشاحنات، فضلاً عن الأنشطة الصناعية والزراعية وأنشطة البناء في البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بحسب التقرير الشهري لمنظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك". ومن المرجح أن تسهم زيادات القدرة البتروكيماوية في البلدان غير الأعضاء - غالبا الصين والشرق الأوسط - في نمو الطلب على النفط. ومع ذلك، فإن هذه التوقعات تخضع للعديد من الشكوك، بما في ذلك مسار التطورات الاقتصادية العالمية، وفقا لـ"أوبك" ولا تزال توقعات نمو الطلب العالمي على النفط لعام 2024 دون تغيير إلى حد كبير عن تقييم الشهر الماضي عند 2.2 مليون برميل يوميا. لكن هناك بعض التعديلات الطفيفة خلال الأرباع بشكل عام، تم تعويض التعديل التصاعدي في الطلب على النفط للصين في الربع الأول من 2024 ، بالتعديلات النزولية في دول الأمريكتين من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الربع الأول من 2024 والشرق الأوسط في الربعين الثاني والثالث. ومن المتوقع أن ينمو الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نحو 0.3 مليون برميل يوميًا على أساس سنوي في 2024، إذ تقود الأمريكتان النمو، مدعوما بارتفاع طفيف من دول أوروبا وآسيا والمحيط الهادئ من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بحسب "أوبك". وفي الدول غير الأعضاء من المتوقع أن يتوسع الطلب على النفط نحو 2.0 مليون برميل يومياً على أساس سنوي، مدفوعاً من الصين في الغالب، وبدعم من الشرق الأوسط والهند ودول آسيا الأخرى وأمريكا اللاتينية.

وتظهر توقعات نمو الطلب العالمي على النفط لـ 2025 نمواً قوياً قدره 1.8 مليون برميل يومياً على أساس سنوي، دون تغيير عن تقييم الشهر السابق. وفي المناطق الرئيسة، من المتوقع أن ينمو الطلب في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 0.1 مليون برميل يوميًا على أساس سنوي، في حين من المتوقع أن يتوسع الطلب في الدول غير الأعضاء بمقدار 1.7 مليون برميل يوميًا.

وفيما يتعلق بالمنتجات من المتوقع أن يحفز وقود وسائل النقل النمو، مع نمو كل من الكيروسين والبنزين نحو 0.5 مليون برميل في اليوم.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

تراجع مخزونات النفط والبنزين الأميركية بأكثر من التوقعات

الشرق الأوسط

أفادت إدارة معلومات الطاقة الأميركية بأن مخزونات النفط الخام والبنزين ونواتج التقطير في الولايات المتحدة انخفضت بأكثر من التوقعات في الأسبوع المنتهي في 10 من مايو الحالي (أيار).

وقالت الإدارة، الأربعاء، إن مخزونات الخام انخفضت 2.5 مليون برميل إلى 457 مليون برميل في الأسبوع الماضي، مقارنة مع توقعات المحللين في استطلاع أجرته «رويترز»، بانخفاض قدره 543 ألف برميل.

وقالت إدارة معلومات الطاقة إن مخزونات الخام في مركز التسليم في كاشينغ بولاية أوكلاهوما انخفضت بمقدار 341 ألف برميل.

وارتفع استهلاك مصافي النفط الخام بمقدار 307 آلاف برميل يومياً، في حين ارتفعت معدلات تشغيل المصافي بنسبة 1.9 نقطة مئوية خلال نفس الأسبوع، وفقاً لإدارة معلومات الطاقة.

وقالت الإدارة، إن مخزونات البنزين الأميركية انخفضت 0.2 مليون برميل على مدى الأسبوع إلى 227.8 مليون برميل، مقارنة مع توقعات المحللين في استطلاع أجرته «رويترز» بزيادة قدرها 0.5 مليون برميل.

وأظهرت البيانات أن مخزونات نواتج التقطير، التي تشمل الديزل وزيت التدفئة، انخفضت بمقدار 45 ألف برميل خلال نفس الأسبوع إلى 116.4 مليون برميل، مقابل توقعات بزيادة قدرها 0.8 مليون برميل.

وقالت الإدارة إن صافي واردات الولايات المتحدة من الخام ارتفع الأسبوع الماضي بمقدار 108 آلاف برميل يومياً.

وارتفعت أسعار النفط، بعد نشر التقرير، إضافة إلى الدعم من توقعات بزيادة الطلب مع تراجع الدولار، ومخاوف بشأن إمدادات النفط الكندي.

ويقترب حريق غابات ضخم من فورت ماكموري، مركز صناعة الرمال النفطية في كندا، حيث يبلغ إنتاجها نحو 3.3 مليون برميل يومياً، أو نحو ثلثي إجمالي إنتاج البلاد.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

واردات الصين من الغاز الطبيعي قد تصل لمستويات قياسية في ٢٠٢٤

توقع مسؤول بشركة البترول الوطنية الصينية، (بتروتشاينا)، الأربعاء، أن تصل واردات الصين من الغاز الطبيعي المسال إلى مستويات قياسية في عام 2024.

وتعد الصين أكبر مشترٍ للغاز الطبيعي المسال في العالم، وتعد «بتروتشاينا»، أكبر مورد للغاز الطبيعي في الصين، وتتطلع إلى تعزيز دورها بوصفها تاجراً عالمياً للغاز.

وتوقع تشانغ ياويو، الرئيس التنفيذي للغاز الطبيعي المسال والطاقات الجديدة في «بتروتشاينا»، أن تشحن شركته ما بين 78 و80 مليون طن متري من الغاز الطبيعي المسال هذا العام، حيث يقود القطاعان الصناعي والتجاري الطلب.

كما توقع تشانغ، خلال كلمته بمؤتمر لقطاع الصناعة في العاصمة التايلاندية بانكوك، الأربعاء، زيادة بنسبة 9 - 12 في المائة من 71.2 مليون طن متري مستوردة في عام 2023، وفقاً لبيانات الجمارك الصينية.

واستوردت الصين رقماً قياسياً بلغ 78.8 مليون طن متري في عام 2021.

وقال تشانغ: «بناء على بيانات الربع الأول، يمكن تحقيق ذلك»، موضحاً أن الصين شحنت ما يقرب من 20 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال بالفعل في الربع الأول من هذا العام، حيث قادت صناعات الكيماويات والورق والصلب والإسمنت نمو الطلب.

وفي حين أشار إلى أن الطلب على الغاز من المتوقع أن يرتفع خلال فصل الشتاء، قال تشانغ، وفق وكالة «رويترز»، إنه بالنسبة لمحطات الكهرباء في الصين، ستحتاج أسعار الغاز الطبيعي المسال إلى الانخفاض إلى أقل من 6 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية حتى يرتفع الاستهلاك.

وجرى تداول أسعار الغاز الطبيعي المسال الفورية في آسيا عند مستوى بلغ نحو 8 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في فبراير (شباط) الماضي، وهو أدنى مستوى لها منذ ما يقرب من ثلاث سنوات، وسط ضعف الطلب في آسيا وأوروبا. لكن ارتفاع درجات الحرارة والمخاوف المتعلقة بالإمدادات دفعت الأسعار منذ ذلك الحين إلى الارتفاع إلى 10.50 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.

وقال تشانغ إنه يتوقع أن يدعم الفحم استقرار شبكة الكهرباء في الصين، موضحاً: «لا يمكن الاعتماد فقط على الطاقة المتجددة... لن يكون ذلك سهلاً... الأساس لا يزال الفحم... لذا (على) المدى القصير، لا داعي للقلق».

وقال اتحاد صناعة الفحم، يوم الأربعاء، إنه من المرجح أن تستمر الزيادة الحادة في توليد الطاقة الكهرومائية في الصين اعتباراً من أواخر أبريل (نيسان)، مما يؤدي إلى طلب أقل من المتوقع على الفحم في محطات الطاقة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ويقول فنغ هوامين، محلل جمعية نقل وتوزيع الفحم الصينية، إن إنتاج الطاقة الكهرومائية في الثلث الأخير من الشهر ارتفع بنسبة 42.9 في المائة على أساس سنوي، ومن «المرجح جداً أن يحافظ على نموه»، مضيفاً أن مقاطعة يونان التي تعاني الجفاف في الجنوب، شهدت هطولاً للأمطار مؤخراً.

وقال هوامين: «بعد بداية موسم الفيضان، سيصبح ضغط الطاقة الكهرومائية على توليد الطاقة الحرارية أكثر وضوحاً تدريجياً»، مضيفاً أن التزايد المستمر في القدرة المتجددة سوف يقوض أيضاً حصة الفحم في توليد الطاقة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

«توتال»: العالم يحتاج لمزيد من الاستثمارات في قطاع الطاقة

الشرق الأوسط

قال الرئيس التنفيذي لشركة «توتال إنرجيز»، باتريك بويان، الأربعاء، إن العالم في حاجة إلى مزيد من الاستثمارات في مجال الطاقة، على الرغم من أنه في مرحلة انتقالية نحو الطاقة النظيفة.

وقال بويان، في منتدى قطر الاقتصادي الذي تنظمه «بلومبرغ»، إنه يتعين التحلي بالواقعية فيما يتعلق بالتحول إلى الطاقة الجديدة، مشيراً إلى أن الطلب على الهيدروكربون ارتفع، العام الماضي، وأن شركته مستعدة للتعامل مع هذا الطلب.

كما دعا رئيس الشركة الفرنسية إلى ضرورة خفض تكاليف استخراج الطاقة، مشيراً إلى الفارق الكبير بين أوروبا والولايات المتحدة في هذا الخصوص.

كان الأمين العام لمنظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك»، هيثم الغيص، قد قال، مارس الماضي، إن قطاع التنقيب والاستخراج النفطي يحتاج إلى استثمارات بقيمة 11.1 تريليون دولار بحلول 2045.

وأوضح الغيص، وقتها، أن تأمين الإمدادات اللازمة من النفط التي يحتاج إليها العالم يتطلب ضخ مزيد من الاستثمارات في مختلف أنشطة الصناعة النفطية، في ظل الزيادة المتوقعة بالاستهلاك العالمي للطاقة التي تشكل ركيزة أساسية لمواصلة زخم النمو الاقتصادي العالمي.

ويبدو أن الشركات العالمية بدأت تتبنى نهج منظمة «أوبك»، بعد أن رأت واقعيتها في ضوء زيادة واستمرار الطلب على النفط والغاز.

ويحتاج قطاع التكرير والتصنيع النفطي إلى استثمارات بنحو 1.7 تريليون دولار، في حين يتطلب قطاع النقل والتسويق تخصيص استثمارات بقيمة 1.2 تريليون دولار، وذلك بحلول عام 2045، وفق الغيص.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

العراق يوقع عقد مشروع مصفاة الفاو بطاقة 300 ألف برميل يومياً

وقّع العراق، الأربعاء، عقد مشروع مصفاة الفاو الاستثماري بطاقة 300 ألف برميل يومياً، ضمن مشاريع ميناء الفاو الكبير، مع شركة تشاينا ناشونال كيميكال إنجنيرينج «سي. إن.سي.إي.سي» الصينية.

وقال المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء، محمد شياع السوداني، في بيان، إن العقد، الذي وقّعه عن العراق شركة «مصافي الجنوب»، التابعة لوزارة النفط، يأتي ضمن خطة الحكومة لزيادة طاقة التكرير بالعراق، واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وتوفير المنتجات النفطية محلياً.

وذكر البيان أن رئيس الوزراء حثّ الشركة الصينية على الإسراع في تنفيذ المشروع، كما وجّه الجهات المعنية بتقديم كامل الدعم والإسناد للشركة المنفّذة.

وأوضح أن المشروع يُنفَّذ على مرحلتين؛ الأولى تتضمن أعمال تصفية، في حين تشمل المرحلة الثانية بناء مجمع للبتروكيماويات بطاقة ثلاثة ملايين طن سنوياً، إلى جانب تشييد محطة كهربائية بطاقة 2000 ميغاواط، كما يتضمن المشروع إنشاء أكاديمية الفاو لتكنولوجيا المصافي؛ لتدريب خمسة آلاف من الكوادر العراقية التي ستتولى إدارة المصفاة مستقبلاً.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

النفط يرتفع بفعل حرائق الغابات في كندا

الشرق الأوسط

ارتفعت أسعار النفط خلال تعاملات جلسة الأربعاء، مع تهديد حرائق غابات كبيرة لمنطقة الرمال النفطية في كندا، وتوقع السوق تراجع مخزونات النفط الخام والبنزين الأميركية.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 34 سنتاً أو 0.4 في المائة إلى 82.71 دولار للبرميل. وصعدت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 38 سنتاً أو 0.5 في المائة إلى 78.39 دولار للبرميل بحلول الساعة 00:16 بتوقيت غرينيتش.

وكان حريق غابات ضخم يقترب من فورت ماكموري، مركز صناعة الرمال النفطية في كندا، حيث يبلغ إنتاجها نحو 3.3 مليون برميل يومياً أو ثلثي إجمالي إنتاج البلاد، وطُلب من الآلاف في الضواحي الإخلاء.

في غضون ذلك، ارتفعت أسعار المنتجين في الولايات المتحدة أكثر من المتوقع في أبريل (نيسان). وفي حين أن احتمال خفض أسعار الفائدة بات أقل تأكيداً، قال رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) جيروم باول إنه لا يزال من غير المرجح أن يضطر البنك إلى رفع أسعار الفائدة أكثر.

ومن المنتظر صدور بيانات أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى بيانات مخزونات النفط الخام والبنزين في الولايات المتحدة في وقت لاحق من اليوم الأربعاء. ونقلت مصادر في السوق عن أرقام معهد البترول الأميركي الثلاثاء، قولها إن مخزونات النفط الخام والبنزين الأميركية انخفضت الأسبوع الماضي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

«الأنابيب» السعودية تفوز بعقد توريد لصالح «أرامكو» بـ٣٧ مليون دولار

أعلنت «الأنابيب» السعودية فوزها بعقد لتوريد أنابيب صلب للبترول والغاز لشركة «أرامكو السعودية» بقيمة تُقدر بنحو 138.6 مليون ريال (37 مليون دولار).

وقالت الشركة، في بيان لها إلى السوق المالية السعودية «تداول»، إن مدة العقد حتى 12 شهراً، متوقعة أن ينعكس الأثر المالي لهذا العقد في الربعين الأول والثاني من عام 2025.

وكانت «الأنابيب» قد أعلنت، يوم الثلاثاء، فوزها بعقد لتوريد الأنابيب الصلب من مصانع الشركة، لصالح شركة «أرامكو» بقيمة 107 ملايين ريال. وقالت إن مدة العقد 10 أشهر.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وزير الطاقة القطري: سنضيف ٦٠ مليون طن من الغاز الطبيعي للإنتاج

الشرق الأوسط

قال وزير الدولة لشؤون الطاقة القطري سعد الكعبي، الأربعاء، إن بلاده ستضيف 60 مليون طن من الغاز الطبيعي للإنتاج، مشيراً إلى أن هناك مزيداً من المشاريع في الطريق. وأضاف، خلال كلمة في إحدى جلسات «منتدى قطر الاقتصادي» المنعقد في الدوحة، أن قطر، أحد أكبر منتجي الغاز في العالم، ستشرع في مزيد من المشاريع بقطاع الطاقة.

وقال الكعبي، وهو أيضاً العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة «قطر للطاقة»: «إنه لن يتم الاستغناء عن الغاز قريباً، وإن العالم سيحتاج إلى مصادر وموارد بترولية لفترات زمنية طويلة». وأضاف الكعبي: «ستكون هناك مقاربة جيدة لتحقيق توازن بين العرض والطلب على الغاز».
وكانت «قطر للطاقة» قد أعلنت، في 2018، زيادة إنتاجها من الغاز الطبيعي المسال من 77 مليون طن إلى 110 ملايين طن سنوياً، وذلك بإنشاء خط إنتاج رابع يُضاف إلى خطوط الإنتاج الثلاثة التي أعلن عنها في عام 2017، لتدخل الخطوط الجديدة طور الإنتاج في عام 2026.

وأكد الكعبي أن قطر ستعزز مبيعاتها من الغاز الطبيعي، بعد إبرام اتفاقات لبيع 25 مليون طن. وقال إن أوروبا أدركت حاجتها إلى استراتيجية أكثر أمناً فيما يتعلق باحتياجاتها للغاز والطاقة.

وحول معايير انتقاء الشركاء في مشاريع الطاقة مع قطر، قال الوزير: «لدينا معاييرنا الخاصة في اختيار الشركاء بمشاريعنا... معاييرنا مبنية على الشفافية وتحقيق الربح لنا ولهم».

وبشأن التحول في الطاقة، أوضح أن هناك حلولاً مقترحة من السياسيين بشأن الانتقال في الطاقة والاقتصاد الأخضر والانبعاثات، لكن بشيء من المغالاة، مشدداً على ضرورة التحلي بالواقعية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

«ريبسول» للنفط الإسبانية تجري محادثات لبيع حصة في وحدتها للطاقة المتجددة

الشرق الأوسط

تُجري شركة النفط الإسبانية «ريبسول» مفاوضات لبيع حصة في وحدتها للطاقة المتجددة، في خطوة للمساعدة في تمويل خطتها الاستراتيجية حتى عام 2027، وفقاً لأربعة مصادر مطّلعة على المحادثات. وقالت المصادر، لـ«رويترز»، إن الشركة تلقّت عرضاً غير مرغوب فيه من أحد المستثمرين، وعيّنت «سانتاندر» مستشاراً للبيع. وأوضحت أن «ريبسول» ستحتفظ بأكثر من 50 في المائة من الوحدة، في صفقة قد تتضمن ضخ المستثمر أموالاً جديدة بالشركة، ولم تتمكن «رويترز» من التعرف على هوية المستثمر.

ورفضت «ريبسول» و«سانتاندر» التعليق.

وأضافت المصادر أن المناقشات لا تزال في مراحلها الأولى، محذّرة من عدم وجود يقين بشأن إتمام الصفقة.

وتُقدَّر قيمة شركة «ريبسول» للطاقة المتجددة بنحو 5.9 مليار يورو (6.4 مليار دولار)، بما في ذلك الديون، وفقاً لمذكرة بحثية نشرها بنك «يو بي إس»، في أبريل (نيسان) الماضي.

وقد باعت شركة «ريبسول» حصة 25 في المائة في القسم، خلال عام 2022، لشركة التأمين الفرنسية «كريدي أغريكول أسورانس»، وشركة «إنرجي إنفراستركشور بارتنر (Energy Infrastructure Partner (EIP»، ومقرها سويسرا.

وللمساعدة في تمويل خطتها للتنويع بمجال الطاقة المتجددة والشركات منخفضة الكربون، بعيداً عن أعمالها التقليدية في مجال النفط والغاز، فتحت الشركة مشاريعها المتجددة أمام المستثمرين، مثل مؤسس «إنديتكس» أمانسيو أورتيغا، الذي يرغب في الحصول على حصص أقلية بمحافظ مزارع الرياح والطاقة الشمسية.

لقد كان عقد الصفقات جزءاً أساسياً من استراتيجية «ريبسول». وفي العام الماضي، دخلت سوق طاقة الرياح البرية في الولايات المتحدة عن طريق شراء شركة تطوير الطاقة المتجددة «كونكت جين». جاء ذلك بعد استحواذها على شركة الطاقة المتجددة «أستريون إنرجيز (Asterion Energies)»، وحصة 40 في المائة بشركة تطوير الطاقة المتجددة الأميركية «Hecate Energy». وقالت، في فبراير (شباط) الماضي، إنها ستمضي قدماً في هذا التحول الاستراتيجي، مؤكدة، في الوقت نفسه، أنها لا تزال ترى دوراً مهماً في مزيج الطاقة للوقود الأحفوري.

وتخطط «ريبسول» لاستثمارات إجمالية تصل إلى 26 مليار يورو حتى عام 2027، منها ما يصل إلى 9 مليارات يورو من الاستثمارات في مشاريع منخفضة الكربون ومتجددة.

وتستهدف شركة «ريبسول» ما بين 9 و10 جيجاوات من القدرة المتجددة المركبة بحلول عام 2027.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

"توتال" تتطلع للاستثمار بالطاقة المتجددة والبتروكيماويات في السعودية

اقتصاد الشرق

تجري "توتال إنرجيز" محادثات مع "أكوا باور" لتعزيز مشاركتها بمشاريع الطاقة المتجددة في السعودية، كما تضع عينها على إطلاق مشاريع بتروكيماويات متكاملة في المملكة، حسبما كشف لـ"الشرق" رئيس مجلس إدارة عملاقة الطاقة الفرنسية ورئيسها التنفيذي باتريك بوياني.

تمثل السعودية محور اهتمام كبرى الشركات للمساهمة بخطتها للطاقة المتجددة، حيث أعلن وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان، خلال منتدى "مبادرة السعودية الخضراء" أواخر العام الماضي، عن خطةٍ لطرح مشروعات طاقة متجددة بقدرة 20 غيغاواط في 2024. وتستحوذ "أكوا باور" على حصة تمثل 70% من مشاريع هذه الخطة.

وأوضح بوياني في مقابلة أجراها الإعلامي محمد فتحي، على هامش منتدى قطر الاقتصادي المقام اليوم في الدوحة، أن استراتيجية "توتال" لمشاريعها في منطقة الشرق الأوسط تستهدف الاستثمار في مشاريع تمزج بين الغاز والطاقة المتجددة، وهو ما تنفذه حالياً في سلطنة عُمان والعراق.

أعلنت "توتال" مع "أوكيو" العُمانية، الشهر الماضي، عن إنشاء "مرسى" للغاز الطبيعي المسال، بحصة 80% للشركة الفرنسية. وأطلقت الشركة الجديدة مشروعاً متكاملاً في السلطنة يشمل إنتاج الغاز الطبيعي وتسييله، إضافة إلى توليد الطاقة المتجددة.

مشاريع قطر والعراق ومصر

بخصوص مشروع الشركة العملاق لإنتاج الغاز المسال في قطر، والمخاطر الاستثمارية المحتملة من تراجع أسعار الغاز كما حدث مؤخراً، أجاب بوياني أن شركته تستفيد من انخفاض تكاليف الإنتاج في قطر، مشيراً إلى أن تراجع أسعار الغاز لا يقلقه كونه يخضع لدورات من الصعود والهبوط، كما الحال في أسواق النفط.

وبالنسبة للعراق، نوّه رئيس "توتال" بأن مشاريع الشركة هناك "تسير بشكل جيد، حيث تشمل مشروعاً ضخماً للغاز، ومحطة طاقة شمسية بطاقة 1 غيغاواط ستبدأ العمل بحلول العام المقبل، وفق الخطة المطروحة".

وعن عمليات "توتال"في البحر المتوسط، أكد بوياني أنها لم تتأثر باضطرابات المنطقة، كاشفاً أن العمل مستمر مع مصر وقبرص في استكشاف حقول الغاز، متمنياً بدء الإنتاج من هذه الاستكشافات "قريباً".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

"حصانة" السعودية تستثمر ١,٥ مليار دولار بصناديق "TPG" للمناخ

اقتصاد الشرق

يتجه صندوق التقاعد الرئيسي في المملكة العربية السعودية لدعم أداة المناخ التابعة لشركة "تي بي جي" (TPG) بموجب شراكة بقيمة 1.5 مليار دولار، مما يمثل أحدث مثال على دعم دولة خليجية غنية بالنفط للجهود الرامية إلى الحد من انبعاثات الكربون.

تعتزم شركة حصانة الاستثمارية، التي تدير أكثر من 320 مليار دولار للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في السعودية، تقديم "التزام أساسي كبير" لصندوق البنية التحتية الانتقالية الجديد التابع لـ"تي بي جي رايز كلايمت" (TPG Rise Climate)، وفقاً لبيان مشترك يوم الأربعاء. وسيتم تخصيص القيمة المتبقية من تعهد "حصانة" لصندوق "تي بي جي رايز كلايمت" الثاني (TPG Rise Climate II).

أصبحت "حصانة" مستثمراً عالمياً بارزاً بشكل متزايد منذ دمجت السعودية اثنين من صناديق التقاعد والتأمينات التابعة لها في 2021. ووقعت مذكرة تفاهم مع "بلاك روك" في 2022 لتعزيز وتطوير استراتيجية البنية التحتية.

وقال جيم كولتر، الشريك المؤسس والشريك الإداري لـ"تي بي جي رايز كلايمت": "المستثمرون الكبار والمتطورون مثل (حصانة) ضروريون لتلبية متطلبات رأس المال المتزايدة لاقتصاد المناخ الجديد".

تُعد "تي بي جي رايز كلايمت" أداة الاستثمار الاستراتيجية المخصصة للمناخ لمنصة الاستثمار العالمي المؤثر التابعة للشركة الأميركية البالغة قيمتها 19 مليار دولار، "تي بي جي رايز" (TPG Rise). وتأتي صفقة "حصانة" بعد أشهر من إعلان الإمارات عن خطة لضخ 30 مليار دولار في صندوق جديد للمناخ لدعم مشاريع خفض الانبعاثات.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

توقعات أسواق النفط.. أنس الحجي يكشف مفاجأة محتملة بشأن "أوبك"

الطاقة

عند وضع توقعات أسواق النفط خلال مدة معينة، يجب أن تتوافر بيانات دقيقة تتعلق بأحجام الإنتاج والبيع والصادرات والواردات، في حين يمكن أن تؤدي البيانات غير الدقيقة إلى حالة من الارتباك تؤدي بالأسواق إلى توقعات خاطئة.

ويقول مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن) خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن سوء حالة البيانات منذ عام 2017 أوجد مشكلات كبيرة يواجهها المحللون والخبراء، إذ يوجد اختلاف كبير في التوقعات بشأن النصف الثاني من العام الجاري 2024، وسينطبق -أيضًا- على 2025.

وجاءت تصريحات الدكتور أنس الحجي، خلال حلقة من برنامجه "أنسيّات الطاقة"، الذي يقدمه أسبوعيًا عبر منصة "إكس" (تويتر سابقًا)، إذ جاءت حلقة هذا الأسبوع تحت عنوان "انعكاسات أسواق النفط على العالم العربي في النصف الثاني من 2024".

وأوضح الحجي، أن إدارة معلومات الطاقة لم تتمكن من حل مشكلة مزج السوائل الغازية المستخرجة من آبار النفط الصخري مع النفط الثقيل، التي أصبحت تُباع على أنها نفط متوسط، ومصنفة جمركيًا على هذا الأساس، ولكنها حاولت التخفيف منها، دون الوصول إلى حل نهائي، وذلك في عام 2017.

ولفت إلى أن الأمور في أسواق النفط ساءت بصورة أكبر، عندما قرر الرئيس الأميركي السابق دونالد ترمب خلال الربع الرابع من عام 2018، أن يعيد فرض العقوبات مرة أخرى على إيران؛ لأن الأخيرة بدأت تصدّر النفط سرًا، ومن ثم اختفت البيانات والكميات، فساءت الأمور بصورة أكبر.

بيانات أسواق النفط

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة (مقرها واشنطن) الدكتور أنس الحجي، إن عام 2020 شهد إغلاقات عالمية في مواجهة جائحة كورونا؛ ما أدى إلى حالة أكبر من الارتباك في بيانات أسواق النفط، لأن السفن والناقلات أصبحت عالقة في أماكن مختلفة.

بعد ذلك، وفق الحجي، جاء الغزو الروسي لأوكرانيا، وفُرضت العقوبات على موسكو؛ ما أدى إلى تحويل الناقلات من أوروبا إلى آسيا، وأوقفت هذه السفن أجهزة التتبع، لتسوء حالة البيانات بصورة أكبر.

ولفت الدكتور أنس الحجي إلى أن أزمة روسيا تمثّل أهمية كبيرة؛ لأن الحديث سابقًا عن العقوبات على سوريا أو السودان، كان عن كميات بسيطة جدًا، ثم إيران كانت صادراتها بحدود 2 أو 3 ملايين برميل يوميًا، وفنزويلا كانت صادراتها بين 800 ألف ومليون برميل، ولكن روسيا بين 5 و7 ملايين برميل، وهي كميات ضخمة، أسهمت في سوء حالة البيانات بصورة أكبر.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وأضاف: "هناك شيء جديد في هذا العام لم يحصل سابقًا، وهو أن هناك انتخابات أميركية وهندية في الوقت نفسه، وإمكانات مادية ضخمة لدى حكومتي البلدين يجري إنفاقها على الدعايات الانتخابية في وسائل الإعلام، وما رأيناه هذا العام يختلف عن الماضي، خاصة بين بلومبرغ ورويترز، اللتين يمتدح العاملون فيهما بايدن أو مودي، وهي أول مرة تتحيّز فيها الأخبار لمدح سياسات كليهما".

لذلك، هنا في الأصل سوء حالة بيانات أسواق النفط، ثم جاء الإعلام ووكالات ضخمة لتتحيز الأخبار وتسوء الأمور أكثر، فأصبح الوضع الآن صعبًا، ومثال على الأزمة، أنه بالنظر إلى بيانات العام الماضي 2023، نجد الفروق بين تقديرات أوبك ووكالة الطاقة الدولية وإدارة معلومات الطاقة وكل البنوك وبيوت الخبرة كبيرة جدًا، بالملايين، فكيف ستكون حالة البيانات في المستقبل؟

وأوضح الدكتور أنس الحجي، أنه "بعد انتهاء الربع الأول من عام 2024، والآن مر نحو الشهر ونصف الشهر بعد انتهائه، تقدر أوبك الطلب على النفط خلال هذا الربع بمقدار 2.2 مليون برميل يوميًا، في حين تقدره وكالة الطاقة الدولية بنحو 1.2 مليون برميل، وإدارة معلومات الطاقة بنحو 1.4 مليون برميل يوميًا، وتقديرنا نحن في الشركة 1.48 مليون برميل يوميًا".

وأشار إلى وجود فروقات كبيرة جدًا، ولكن ليست هناك طريقة على الإطلاق، للتأكد الكامل من الرقم الصحيح، ولكن هناك بعض المعايير التي يمكن استعمالها للقول إن هذا التوقع بعيد عن الحقيقة، ولكن مقدار هذا الابتعاد لا يعرفه أحد.

تقدير الصادرات ومفاجأة بشأن أوبك

قال خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن المعايير قد تُسهم في استنتاج حجم الصادرات العالمية، إذ إن منصة الطاقة المتخصصة (مقرها واشنطن) لديها بيانات أدق من غيرها بشأن الصادرات في أسواق النفط، مع وجود شركات مراقبة تتبع هذه الصادرات.

ولفت إلى أن الصادرات زادت في الربع الأول من 2024 بنحو 950 ألف برميل يوميًا، وهذا يعني أن تقدير أوبك للطلب على النفط -البالغ نحو 2.2 مليون برميل يوميًا- بعيد عن الواقع، وأن تقديرات الآخرين قد تكون أصح، لأن بيانات التجارة الدولية لا تدعم توقعات أوبك في الربع الأول من العام.

وأضاف: "لو نظرنا إلى تقديرات إنتاج خارج أوبك، نجد المنظمة ترى أن الزيادة في إنتاج دول خارج أوبك كانت 1.9 إلى مليونين، في حين وكالة الطاقة الدولية ترى أنها 1.2 مليون برميل، أي هناك 700 ألف برميل فرقًا، وهذه التقديرات مرة أخرى عن الماضي وليس المستقبل، وهنا تتضح المشكلة الكبرى في التقديرات والبيانات".

وأوضح الدكتور أنس الحجي، أنه بالنظر إلى البيانات، وتقديرات الطلب العالمي على النفط وإنتاج دول خارج أوبك، وإضافة إنتاج أوبك من السوائل الغازية -لأن إنتاج أوبك لا يشمل السوائل الغازية- ثم طرح إنتاج خارج أوبك والسوائل الغازية من أوبك من الطلب العالمي، يجب أن يكون الفرق هو إنتاج أوبك والتغير في المخزون.

وتابع: "بالنظر إلى هذه البيانات الخاصة بأسواق النفط، نجد أنه حسب بيانات أوبك، يجب أن تزيد دول أوبك -بما فيها دول الخليج- الإنتاج، ولكن لو نظرنا إلى البيانات، فقد خفّضت دول أوبك الإنتاج في الربع الأول بمقدار 1.2 مليون برميل يوميًا، ولكن بيانات أوبك تقول إنها يجب أن تزيد".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وفجّر الحجي مفاجأة بشأن أوبك، التي أصدرت تقريرها الشهري الجديد، الذي وصفه بأنه "ميزة تاريخية"، مضيفًا: "إنه أول تقرير يجري فيه الانتقال من أوبك إلى ما كنا نسميه تاريخيًا أوبك+، بعبارة أخرى: البيانات كانت دائمًا عن أوبك مقابل دول خارج أوبك، الآن البيانات كلها عن أوبك+ ومن ضمنها أوبك".

وأشار إلى أن الملاحظ تغيير الاسم، إذ لم تستعمل أوبك اسم أوبك+ مثل السابق، لكنها استعملت تعبيرًا مختصرًا، وهو "دي أو سي" (DoC)، الذي يعني بالعربية "ميثاق التعاون المشترك"، لذلك هناك بيانات ابتداءً من مايو/أيار الجاري 2024، لدول أوبك+، ولكن تحت اسم ميثاق التعاون المشترك.

وأكد الدكتور أنس الحجي أهمية هذه الخطوة بالنسبة إلى أسواق النفط؛ لأنها تعني الانتقال من أوبك إلى أوبك+، أو على الأقل الخطوات الرسمية الأولى للانتقال من أوبك إلى أوبك+ تحت اسم جديد.

وأردف: "لا أستغرب التخلي عن اسم أوبك مستقبلًا، والتخلي عن اسم الدول المصدرة للنفط تمامًا، إذ يختفي ويظهر اسم جديد، قد يكون غالبًا ميثاق التعاون المشترك، وذلك لوجود أسباب قانونية وسياسية للتخلص من الاسم".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أرامكو السعودية تقتحم سوق الغاز المسال العالمية.. وهذه أبرز المشروعات

الطاقة

أكملت شركة أرامكو السعودية أولى خطواتها لدخول قطاع الغاز المسال العالمي، تماشيًا مع أهداف الشركة في زيادة قدراتها على تجارة الوقود.

ووفق بيانات اطّلعت عليها منصة الطاق المتخصصة (مقرّها واشنطن)، أكملت عملاقة النفط السعودية استحواذها على "حصة أقلية إستراتيجية" في شركة ميد أوشن إنرجي (MidOcean Energy)، خلال الربع الأول من العام الجاري (2024)

وقد تأسست شركة ميد أوشن إنرجي وإدارتها من قبل شركة الأسهم الخاصة إي آي جي غلوبال إنرجي بارتنرز (EIG Global Energy Partners)، وأكملت في شهر أبريل/نيسان المنصرم شراء حصص في أصول الغاز المسال في بيرو وأستراليا.

وتمثّل هذه الشراكة الإستراتيجية أول استثمار دولي لأرامكو السعودية في الغاز المسال.

خطوات أرامكو السعودية في الغاز المسال

قال كبير الإداريين الماليين في شركة أرامكو السعودية زياد المرشد، في مؤتمر إعلان نتائج الربع الأول من 2024 حول استثمارات الشركة في الغاز المسال: "هذه خطوة صغيرة جدًا حتى الآن".

وتابع: "نحن نتطلع إلى زيادة ذلك.. زيادة الحجم، وعلى وجه التحديد زيادة حجم الشراء، وبناء قدرتنا على تجارة الغاز المسال.. ونعتقد أن هذا يمثّل فرصة لخلق قيمة كبيرة بالنسبة لنا".

وتعتزم أرامكو توسيع أعمالها الجديدة في مجال الغاز المسال بشكل أكبر من خلال شركة ميد أوشن للغاز المسال (Mid-Ocean LNG)، ومن خلال مشروعات منفصلة، إذ تسعى للاستفادة من الطلب المتزايد على الوقود، وفق ما اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة، نقلًا عن تقرير نشرته مجلة "ميس" (Mees).

وفي 27 سبتمبر/أيلول 2023، أبرمت شركة شركة أرامكو فيما وراء البحار (Aarmco Overseas Company)، وهي شركة فرعية مملوكة بالكامل للشركة، اتفاقيات نهائية للاستحواذ على حصة أقلية إستراتيجية في شركة ميد أوشن هولدينغز (MidOcean Holdings)، التي تمتلك بدورها شركة ميد أوشن إنرجي (MidOcean Energy)، بهدف بناء محفظة للغاز المسال عالية الجودة وطويلة الأجل، وقد اكتسبت مؤخرًا حصصًا في مجموعة من مشروعات الغاز المسال الأسترالية.

وأُغلِقَت الصفقة في 21 مارس/آذار 2024، ولدى أرامكو السعودية خيار زيادة حصتها في الأسهم والحقوق المرتبطة بها في المستقبل، بحسب ما جاء في بيان نتائج أعمال الشركة الذي اطّلعت منصة الطاقة المتخصصة على تفاصيله.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

صفقة غاز مسال مهمة

من خلال اكتمال شراكتها الإستراتيجية، حصلت شركة أرامكو السعودية على حصص في العديد من مشروعات الغاز المسال التي أبرمتها ميد أوشن إنرجي مؤخرًا.

كانت شركة ميد أوشن قد أعلنت، في 8 فبراير/شباط 2024، أنها أبرمت اتفاقية نهائية مع شركة إس كيه إيرثون (SK Earthon) للاستحواذ على حصة 20% في شركة بيرو للغاز المسال.

وتمتلك شركة بيرو للغاز المسال وتدير أول محطة لتصدير الغاز المسال في أميركا الجنوبية، وتقع في بامبا ميلكوريتا، على بعد 170 كم جنوب ليما في بيرو.

وتشمل أصول شركة بيرو للغاز المسال على مصنع لتسييل الغاز الطبيعي بقدرة معالجة تبلغ 4.45 مليون طن سنويًا، وخط أنابيب مملوك بالكامل بطول 408 كيلومترات بقدرة 1.290 مليون قدم مكعبة يوميًا، وخزانين بسعة 130 ألف متر مكعب، ومحطة بحرية مملوكة بالكامل بطول 1.4 كيلومترًا، ومنشأة لتحميل الشاحنات بقدرة تصل إلى 19.2 مليون قدم مكعبة يوميًا.

وفي 23 أبريل/نيسان 2024، أعلنت ميد أوشن استكمال اتفاقها المعلن مسبقًا للاستحواذ على حصة إس كيه إيرثون البالغة 20% في شركة بيرو للغاز المسال، وفق ما جاء في بيان صحفي اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة ميد أوشن، دي لا ري فينتر: "يعدّ إكمال هذا الاستثمار علامة فارقة مهمة في جهودنا لإنشاء محفظة عالية ومتنوعة ومرنة من أصول الغاز المسال".

وأضاف: "بوصفها منشأة تصدير الغاز المسال الوحيدة في أميركا الجنوبية، تتمتع شركة بيرو للغاز المسال بموقع فريد في السوق العالمية. كما تؤدي دورًا مهمًا بتوفير الغاز والغاز المسال للعملاء في بيرو".

صفقات أخرى

في 28 مارس/آذار 2024، أعلنت شركة ميد أوشن استكمال اتفاقيتها المعلنة سابقًا للاستحواذ على شركة طوكيو غاز (To-kyo Gas) في مجموعة من مشروعات الغاز المسال الأسترالية المتكاملة.

وتشمل عملية الاستحواذ حصص شركة طوكيو غاز في مشروعات غورغون للغاز المسال، وبلوتو للغاز المسال، وكوينزلاند كورتيس للغاز المسال، وفق ما جاء في بيان صحفي اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

وتستفيد المحفظة من مشغّلين ذوي خبرة، بما في ذلك شيفرون (Chevron)، وودسايد (Woodside)، وشل (Shell)، وتمتد سلسلة قيمة الغاز المسال من عمليات التنقيب والإنتاج إلى عمليات النقل والتخزين والتسييل والمبيعات.

وجزءًا من الصفقة، ستفتح ميد أوشن مكتبًا في بيرث بأستراليا، لدعم المشروعات والإشراف عليها.

وفي 1 أبريل/نيسان 2024، أعلنت استثمارًا إستراتيجيًا لشركة ميتسوبيشي كوربوريشن (Mitsubishi Corporation)، سيؤدي إلى تسريع إستراتيجية ميد أوشن لإنشاء شركة غاز مسال متكاملة عالية الجودة ومتنوعة وعالمية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وتعدّ شركة ميتسوبيشي لاعبًا نشطًا في قطاع الغاز المسال منذ أكثر من 50 عامًا، باستثمارات تغطّي 12 مشروعًا في 8 دول.

وتؤكد هذه الشراكة التزام الشركتين تجاه الغاز المسال ودوره بوصفه عامل تمكين حاسم لتحول الطاقة، بحسب ما أكدته ميد أوشن في بيان صحفي اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

وتهدف شركة ميتسوبيشي إلى تطوير أعمالها نحو تحقيق مجتمع خالٍ من الكربون، مع الوفاء بمسؤوليتها بوصفها موردًا مستقرًا للطاقة وتلبية الاحتياجات المتطورة لعملائها.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الطاقة

انخفاض إنتاج تحالف أوبك+ من النفط.. هل التزمت الدول بالتخفيضات الطوعية؟

انخفض إنتاج تحالف أوبك+ من النفط الخام بنحو 246 ألف برميل يوميًا في أبريل/نيسان 2024، مع استمرار سياسته المعلنة لتخفيض الإمدادات طوعيًا منذ العام الماضي، مع تحسّن واضح في الامتثال لذلك، رغم تفاوته من دولة إلى أخرى.

وتطبّق 8 دول من تحالف أوبك+ بقيادة السعودية، تخفيضات طوعية إضافية للإمدادات، تصل إلى 2.2 مليون برميل يوميًا حتى النصف الأول 2024، إضافة لتخفيضات أخرى يلتزم بها أعضاء التحالف الأوسع بمقدار مليوني برميل يوميًا منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2022 حتى نهاية 2024.

وتضم قائمة دول تحالف أوبك+ المنفردة بالتخفيضات الطوعية الإضافية، كلًا من: السعودية وروسيا والعراق والإمارات والكويت وقازاخستان والجزائر وسلطنة عمان، وسط توقعات بتمديد هذه التخفيضات لـ3 أشهر أخرى على الأقل، بحسب تقرير حديث نشرته منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن) -مؤخرًا-.

وانخفض إجمالي إنتاج تحالف أوبك+ من النفط الخام إلى 41.020 مليون برميل يوميًا في الشهر الماضي، مقابل 41.266 مليونًا، وهي المرة الأولى التي تعلن فيها أوبك إجمالي إنتاج التحالف في تقاريرها الشهرية، تحت مسمى "ميثاق التعاون المشترك".

كما انخفض إنتاج أوبك النفطي (12 دولة) بنحو 48 ألف برميل يوميًا، ليصل إلى 26.575 مليون برميل يوميًا خلال الشهر الماضي، بحسب التقرير الشهري حديثًا، الذي اطّلعت عليه وحدة أبحاث الطاقة.

الدول الأكثر التزامًا بالتخفيضات الطوعية

رغم تحسّن واضح في التزام دول تحالف أوبك+ بتنفيذ التخفيضات الطوعية الإضافية خلال شهر أبريل/نيسان 2024، فإن بعض الدول الـ8 ما تزال مخالفةً لتعهداتها الطوعية الإضافية، بحسب ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة، ومقرّها واشنطن.

والتزمت الجزائر بسقف الإنتاج المستهدف فعليًا عند 0.91 مليون برميل يوميًا، مع وصول إنتاجها إلى 0.909 مليون برميل يوميًا في شهر أبريل/نيسان 2024، بزيادة 1000 برميل يوميًا فقط عن شهر مارس/آذار السابق.

وارتفع إنتاج سلطنة عمان من الخام بنحو 2000 برميل يوميًا، ليصل إلى 768 ألف برميل يوميًا خلال أبريل/نيسان 2024، لكنه ما يزال قريبًا من الإجمالي المستهدف بعد التخفيضات الطوعية -البالغة 48 ألف برميل يوميًا- عند 760 ألفًا.

وتشير البيانات إلى ارتفاع إنتاج السعودية النفطي بوتيرة طفيفة بمقدار 2000 برميل يوميًا، ليصل الإجمالي إلى 9.029 مليون برميل يوميًا خلال أبريل/نيسان 2024، لكن ظل بالقرب من المستهدف البالغ 8.98 مليونًا.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

بينما ارتفع إنتاج النفط الخام في الإمارات بنحو 4 آلاف برميل يوميًا، ليصل إلى 2.930 مليون برميل يوميًا في أبريل/نيسان الماضي، ما يزيد قليلًا عن الإجمالي المستهدف بعد التخفيضات الطوعية، البالغ 2.91 مليون برميل يوميًا.

وانضمت الكويت إلى زمرة دول تحالف أوبك+ الملتزمة نسبيًا بالتخفيضات، رغم ارتفاع إنتاجها 6 آلاف برميل يوميًا خلال أبريل/نيسان ليصل إلى 2.436 مليون برميل يوميًا، ويكون بالقرب من المستهدف البالغ 2.41 مليونًا بعد التخفيضات الطوعية.

الإنفوغرافيك التالي -من إعداد وحدة أبحاث الطاقة- يرصد حجم إنتاج النفط في بعض دول تحالف أوبك+ خلال أبريل/نيسان، مقارنة بالمستهدف

روسيا تخفض.. والعراق وقازاخستان خارج السرب

انخفض إنتاج روسيا من النفط الخام بمقدار 154 ألف برميل يوميًا -الأكثر تراجعًا بين دول تحالف أوبك+-، ليصل الإجمالي إلى 9.292 مليون برميل يوميًا خلال أبريل/نيسان الماضي.

وهذا يعني أن إنتاج روسيا خلال أبريل/نيسان يزيد عن المستهدف (9.1 مليون برميل يوميًا)، الذي ألزمت به نفسها في إطار تحالف أوبك+، بحسب البيانات التي حللتها وحدة أبحاث الطاقة.

يشار إلى أن روسيا قد أعلنت تخفيض الإنتاج والصادرات طوعًا بنحو 471 ألف برميل يوميًا، حتى نهاية الربع الثاني من العام الجاري 2024، ليكون خلال شهر أبريل/نيسان 2024 بنحو 350 ألفًا للإنتاج، و121 ألفًا للصادرات.

وفي مايو/أيار الجاري، من المقرر أن يبلغ حجم تخفيضات الإنتاج نحو 400 ألف برميل يوميًا، بينما سيكون حجم الخفض الطوعي للصادرات 71 ألفًا، قبل أن يكون إجمالي الخفض (471 ألف برميل يوميًا) من الإنتاج فقط خلال يونيو/حزيران المقبل.

في المقابل، لم يلتزم العراق إلى حدّ كبير بتخفيض الإنتاج المعلن من جانبه، والبالغ 223 ألف برميل يوميًا، إذ بلغ إنتاجه الفعلي في أبريل/نيسان الماضي نحو 4.181 مليون برميل يوميًا، ما يزيد عن المستهدف البالغ 4 ملايين برميل يوميًا.

ورغم ذلك، تشير بيانات متصلة إلى أن إنتاج العراق من النفط في أبريل/نيسان 2024 قد انخفض بمقدار 32 ألف برميل يوميًا عن شهر مارس/آذار 2023، ما يعني أنّ تجاوز البلاد لتعهداتها أقل نوعًا من الشهر السابق.

يوضح الجدول التالي -الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة- إنتاج دول أوبك من النفط الخام وفقًا لتقديرات شركات المراقبة

وجاءت نتائج الإنتاج الفعلي لقازاخستان هي الأخرى في الاتجاه نفسه المخالف لتعهدات الخفض الطوعية المعلنة، إذ بلغ 1.560 مليون برميل يوميًا، ما يزيد عن المستهدف البالغ 1.47 مليونًا، بنحو 90 ألف برميل يوميًا، رغم انخفاضه بنحو 50 ألف برميل يوميًا على أساس شهري، حسب البيانات التي حللتها وحدة أبحاث الطاقة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى